

قالت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية إن التجارة في أنظمة المراقبة الشاملة والتي يتم إنتاجها في دول غربية يثير القلق بشكل كبير لأنها تساعد الأنظمة الاستبدادية على قمع شعوبها وتقييد حريتها.

وتحدثت الصحيفة عن رجل الأعمال الأمريكي جيري لوكاس، الذي يعمل في مجال هذه الصناعة وقيم مؤتمرات سنوية لجذب مئات من الزائرين والمشتريين المحتملين لصناعته التي تحقق مبيعات تقدر بخمسة مليارات دولار.

ويتم تطوير منتجات هذه الصناعة بشكل أساسي في الدول الغربية، حسبما تشير الصحيفة، مثل الولايات المتحدة، لكنها تباع في جميع أنحاء العالم بقليل من القيود. وقد أثارت هذه التجارة المزدهرة نشاطاً في مجال حقوق الإنسان والمدافعين عن الخصوصية الذين يدعون إلى مزيد من التنظيم لأن هذه التكنولوجيا قد وصلت إلى يد حكومات قمعية مثل سوريا وإيران والصين. ونقلت "واشنطن بوست" عن عضو الكونجرس كريستوفر سميث، الذي قدم مشروع قوانين لفرض قيود على بيع تكنولوجيا المراقبة في جميع أنحاء العالم، قوله إن هناك أداتين يحتاجهما أي نظام ديمقراطي للبقاء، الأولى الدعاية والثانية هي الشرطة السرية. وكلا الأمرين يتم توفيرهما بشكل كبير من قبل الشركات التكنولوجية المعنية.

ومن المنتجات الخاصة بهذه الصناعة والتي تم عرضها في مؤتمر لوكاس هذا العام ما تيح لمستخدميها تعقب مئات من الهواتف المحمولة مرة واحدة، ويمكن من قراءات عشرات الآلاف من الرسائل الإلكترونية بل يمكن أن يجعل الكمبيوتر يلتقط خلسة صورة لمالكه ويرسل الصورة للشرطة أو أي شخص يشتري هذه التكنولوجيا. وأحد المنتجات يستخدم تحديثات برامج أي تونز وغيره من البرامج الشائعة لاختراق أجهزة الكمبيوتر الشخصية.

وتشير الصحيفة إلى أنه برغم تنظيم وزارة التجارة الأمريكية لصادرات تكنولوجيا المراقبة، إلا أن قدرتها على تقييدها محدودة. وكان الطلب على أدوات المراقبة قد زاد في أعقاب أحداث سبتمبر مع تنامي المخاوف الأمنية وتزامنها مع انتشار الهواتف المحمولة والسكاي بي ووسائل الإعلام الاجتماعية وغيرها من التكنولوجيات التي تجعل التواصل بين الناس أسهل.

وفي هذا السياق، ذكر موقع "ويكيليكس" أن دولا غربية رئيسية تقوم بتصدير "نظم مراقبة شاملة" حول العالم عن طريق بيع برامج تعمل على تسهيل اعتراض المكالمات والرسائل عبر أجهزة الهاتف النقال والكمبيوتر.

وقال جوليان آسانج مؤسس ويكيليكس إن متعاقدي التكنولوجيا يبيعون حتى الآن نظم مراقبة شاملة إلى دول في جميع أنحاء العالم. وأضاف أنه بالرغم من أن اعتراض المكالمات يعد قانونياً، إلا أنه يساعد على إنشاء "دولة مراقبة شمولية".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 02/12/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com